خلال مشاركتها في «سيتي سكيب الكويت»

الهران: «مكسب» تبيع 15 في المئة من «ليلوم فيلاج اوتليت»

وزير التجارة والصناعة يوسف العلي في جناح مكسب لإدارة المشاريع

اعلن نائب رئيس مجلس الادارة في شركة مكسب لإدارة المشاريع الكويتية ناصر الهران ان مشروع «ليلوم فيلاج اوتليت» LILIUM VILLAGE OUTLET الذي طرحته الشركة في السوق الكويتي حقق نجاحا قياسيا موضحا ان الشركة حققت مبيعات تبلغ 15% من المرحلة الاولى للمشروع خلال مشاركتها في معرض سيتي سكيب الكويت خلال الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر الجاري

واوضح الهران في تصريح صحافي ان المشروع يقدم للمستثمرين عوائد مضمونة تبلغ 12% سنويا حال قيام المستثمر باستئجار او شراء وحدات التجزئة الواقعة ضمن المشروع وإعادة التاجير للعلامات التجارية لمدة لا تقل عن 5 سنوات إيجار ويمكن تمديد التعاقد لفترة مماثلة وذلك من خلال شروط العقد لإعادة التفاوض كما توفر الشركة ايضا للمستثمرين في السوق الكويتي امكانية الاستثمار في تطوير المشروع مع جني عوائد قياسية كما تطرح «مكسب» ايضا في السوق الكويتي مجوعة متنوعة من الظل السكنية الواقعة ضمن المشروع بتصميمات مبتكرة وجذابة واسعار تنافسية وبإطلالة رائعة وخلابة على بحيرة طبيعية من الشمال والغابات والمناطق الخضراء من الجنوب والغرب.

ولفت إلى ان المشروع الواقع على مساحة 26 الف متر مربع يمثل أكبر مشروع سكني تجاري للقطاع الخاص الكويتي في البوسنة حيث يضم المشروع متاجر «اوتلت» OUTLET متخصصة في بيع العلامات التجارية باسعار مخفضة فضلا عن فلل سكنية تقع ضمن المشروع الذي تبلغ تكلفته الاجمالية 70 مليون يورو فيما يحظى المشروع ذاته بالخدمات الاستشارية من شركة كيه بي إم جي «KPMG» البوسنة والتي تقدم خدمات استشارية للمشروع الذي تقوم شركة مكسب لإدارة المشاريع بتطويره وتسويقه.

وبين الهران أن المشروع يخلق تجربة تسوق وإسترخاء فريدة للمتسوقين المحليين والسياح على حد سواء ،حيث تستهدف الشركة استقطاب مجموعة راقية وفاخرة من العلامات التجارية وأيضا توفير تجربة فريدة من نوعها من خلال مجموعة مختارة من المطاعم التي تقدم المأكولات المحلية والدولية والحفاظ على مستوى عالي من رضا العملاء من خلال توفير مختلف مرافق الترفيه والإسترخاء ، بالاضافة الى تقديم تصاميم معمارية مبتكرة عن طريق مزج الحاضر بالماضي مع نكهة محلية وخلق بيئة عمل لدعم الشركات المتخصصة بقطاع التجزئة.

وأشار الهران إلى ان جميع المنتجات التي ستعرض في متاجر «اوتلت» الخاصة بالمشروع ستباع باسعار مخفضة على مدار العام مع تخفيضات تتارجح بين 30% و70% مقارنة مع متاجر التجزئة التقليدية وعادة ما يتم فرض الحد الأدنى للتخفيضات على المستاجرين البالغ 30% مع الزامهم بتوضيح السعر الاساسي والسعر بعد الخصم لتعزيز الجاذبية الاستثمارية لمتاجر الاوتلت التي باتت تحقق نموا قياسيا

ونوه الهران إلى ان البوسنة من أجمل بقاع الأرض وتشهد اقبالا قياسيا من قبل الكويتيين نتيجة تمتعها بالطبيعة الساحرة وال حدائق والجبال الشاهقة المغطاة ب الثلوج في الشتاء ومنابع المياه ال باردة والشلالات والبحيرات كما ا ن مدنها مليئة بالمعالم العثمانية ال إسلامية من مساجد ومدارس وج سور بنيت في العصر العثماني و مع التطور الذي تشهده الدولة وب إعتبارها أصبحت مقصدا إستثمار يا وسياحيا لأغلب دول مجلس ال تعاون الخليجي فقد كان لدي الش ركة توجه لاقتناص الفرص الاس تثمارية المتاحة في البوسنة مبينا ان تقرير البنك المركزي البوسن ى يفيد بان الاستثمارات الأجنب ية في البلد بلغت اكثر من خمس ة مليارات يورو، فيما يؤكد تقار ير صندوق النقد الدولي ان النم و الاقتصادي فيها بلغ 1.41 في المئة ومن المتوقع ان يصل إلى 4 في المئة بحلول 2019 فيما تتمتعالعق رات بالجاذبية الاستثمارية وتمنح الحكومة جميع التسهيلات للمستث مرين الاجانب.

«إيكويت» تحصد جائزة عالمية في الابتكار من «داو»

نالت شركة ايكويت للبتروكيماويات، اول شراكة عالمية كويتية في هذا القطاع الصناعي، جائزة الابتكار التكنولوجي، التي تمثل تقديرا عالميا من شركة داو للكيماويات، لقيامها بتنفيذ مشروع تنظيف معدات وحدة الايثيلين في أقل من ثلاثة أيام.

ويعتبر هذا المشروع الحائز على الجائزة، والذي تم الانتهاء منه خلال أقل من 65 ساعة، الإنجاز الأول من نوعه في نطاق المصانع التي يتم تقييمها من قبل مركز داو للتكنولوجيا. وقد ساهم المشروع في توفير أكثر من 14 مليون دولار أمريكي مع التطبيق الكامل لأفضل الممارسات الصناعية المهنية العالمية، خصوصا فيما يتعلق بالصحة والسلامة والبيئة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت محمد حسين «يساهم هذا المشروع الذي يعتمد على مبادئ ومنهجيات الابتكار في دعم جهود التنمية المستدامة ضمن القطاع الصناعي لتحقيق التقدم في كافة المجالات. وتمثل هذه الجائزة حافزا لشركة ايكويت لمواصلة مسيرة التميز كشركاء في النجاح». وبصفتها أول جهة كويتية تقوم بتطبيق منهجية 6 سيغما ومبادئ الشركة ذات الكفاءة العالمية، فقد اثبتت الموارد البشرية في شركة ايكويت قدراتها الابتكارية، وتفانيها الجدير بالتقدير وإنجازاتها العالمية. ومنذ قيام الشركة بإطلاق برنامجها للـ6 سيغما، تم تخريج أكثر من 180 من قادة المشاريع الذين قاموا بتنفيذ أكثر من 300 مشروع مما ساهم في توفير أكثر من 300 مليون دولار أمريكي».

وقد تم إنجاز مشروع تنظيف معدات وحدة الايثيلين بنجاح خلال العام 2014 ضمن عمليات الصيانة الشاملة التي شهدت تحقيق شركة ايكويت لإنجاز يعتبر الأول من نوعه على مستوى العالم. وقد تم إنجاز عمليات الصيانة الشاملة خلال 30 يوما للوحدات الصناعية الخاصة بالإيثيلين والبولي إيثيلين والإيثيلين جلايكول والمرافق، إضافة إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع البولي إيثيلين بمشاركة أكثر من 12 الف شخص من موظفي الشركة ومن عمال المقاولين. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لوحدة الايثيلين أكثر من 900 الف طن متري سنويا وهي إحدى وحدتين يتم تشغيلهما من قبل شركة ايكويت.

واعتمد مشروع تنظيف وحدة الإيثيلين على منهجية 6 سيغما وهي عبارة عن وسائل وأساليب لتطوير الإجراءات لغرض تحقيق أفضل الإنجازات مع تقليل النفقات والوقت والجهود. وتتعلق مبادئ الشركات ذات الكفاءة العالية بتجاوز المخاطر والتحديات من خلال تكامل كفاءة رأس المال البشري والمعدات والإجراءات لضمان النجاح التام.

تمثل البيئة أيضا جانبا أساسيا من أولويات شركة ايكويت. وبصفتها أول جهة كويتية تحصل على شهادة واعتماد الرعاية المسؤولة، فإن شركة ايكويت تتولى تشغيل أكثر المجمعات الصناعية العالمية أمانا بكل المقاييس.

فقد تم تشييد الأبراج الأولى من نوعها في دولة الكويت لتبريد ومعالجة مياه البحر وإعادة استخدامها مرات عديدة في مختلف مصانع ايكويت الكبرى. إضافة إلى ذلك، أطلقت الشركة العديد من المشاريع الحيوية والمتميزة مثل أول مشروع في الشرق الأوسط لترشيد وإعادة استخدام مياه المصانع، وأول مشروع في الكويت لاستخلاص وإعادة استخدام ثاني أكسيد الكربون، ومبادرات ترشيد استهلاك الطاقة ومشروع ايكويت الخضراء.

ووفقا لمتطلبات الرعاية المسؤولة، وكذلك الأيزو 9001 و 14001، تقوم شركة ايكويت بتطبيق أفضل معايير الصحة والسلامة والبيئة حيث أن سلامة الموظفين والمقاولين والعملاء والمجتمع ككل دائما في مقدمة الأهداف الاستراتيجية للشركة.

المملكة أصبحت أمام تحديات عديدة كالعجز المالي وارتفاع مستوى الإنفاق

«الوطني»: الاقتصاد السعودي يبقى مرناً وسط التراجع في أسعار النفط

أوضح البنك الوطني في تقريره الإقتصادي أن أثر التراجع في أسعار النفط بدأ بالظهور في الاقتصاد السعودي. وقد شهد الاقتصاد غير النفطي اعتدالا وتراجع الحساب المالي ليسجل عجزا ماليا وتباطأت وتيرة تدفق الودائع إلى البنوك لا سيما الحكومية منها. ومع وجود المملكة الآن امام تحديات عديدة كالعجز المالي الناتج من تراجع في الإيرادات النفطية وارتفاع مستوى الإنفاق بالإضافة إلى تراجع الاحتياطات الأجنبية، فقد بدات السلطات بإصدار السندات السيادية للمرة الأولى منذ العام 2007. وقد تعرضت الأسواق للعديد من الضغوطات في أواخر العام 2015 نتيجة ظهور بعض المخاوف بشان الاستدامة المالية وضيق السيولة في القطاع المصرفي وسط إصدار سندات سيادية وتباطؤ نمو الودائع. وقد ادت تلك الضغوطات إلى ارتفاع أسعار الفائدة بين البنوك وارتفا عمبادلاتمخاطرعدمالسدادوتراج ع نشاط مؤشر تداول خلال العام. كما تاثرت الأسواق ايضا بتراجع تصنيف السعودية الائتماني من AA- إلى A+ولكن لا يزال نشاط المستهلك قويا بدعم من الإنفاق الحكومي وارتفاع انتاج النفط. كما انه مع امتلاك السعوديةلودائع حكومية ضخمة في مؤسسة النقد العربي السعودي وامتلاكها للأصول في احتياطاتها الأجنبية فإنها قادرة بسهولة على مواجهة هذا التراجع الاقتصادي على المدى المتوسط على الأقل. ولكن يبقى على السعودية الحفاظ على سياستها المالية القائمة مستقبلا.

انتاج النفط يسجل اداءا مفاجئا في 2015

من المتوقع أن يرتفع انتاج النفط الحقيقي في العام 2015 بواقع 3.3 في المئة بعد أن سجل الانتاج مستويات تاريخية العام الماضي تجاوزت 10.0 ملايين برميل يوميا في المتوسط. وقد جاء هذا الارتفاع في الانتاج نتيجة محاولة السعودية الحفاظ على الحصة السوقية في ظل تراجع أسعار النفط ومحاولتها أيضا الحفاظ على ارتفاع مستوى قيمة المنتجات النفطية من خلال زيادة المنتجات المكررة التي شهدت بدورها انتعاشا تماشيا مع ارتفاع الطاقة التكريرية. كما لعب أيضا النفط لأغراض الطاقة دورا مهما لاسيما مع حرارة الطقس في فصل الصيف. وتتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بحلول العام 2016 والعام 2017 ليصل إلى 0.8 في المئة و0.2 في المئة على أساس سنوي على التوالي.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(٪ النمو السنوي)

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أساس سنوي. وقد تسارع معدل خلق الوظائف مقارنة بالنمو العام للناتج المحلي الإجمالي وذلك حتى يونيو من العام 2015.

إلا أن نسبة السعودة التي تمثل العمالة السعودية في القطاع الخاص والتي تعد المقياس الأساسي لبرنامج نطاقات الحكومي قد تحسنت بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت نسبة السعودة لتصل إلى 15.2 في المئة في العام 2013 «آخر بيانات متوفرة» من 9.9 في المئة في العام 2009. كما تراجعت نسبة البطالة بوتيرة ثابتة وتدريجية منذ العام 2011 لتصل إلى 11.6 في المئة في منتصف العام 2015 من 12.4 في المئة.

استمرار ركود معدل التضخم

حافظ معدل التضخم في أسعار المستهلك على ركوده عند نسبة 2.3 في المئة في سبتمبر الماضي. وقد جاء هذا الركود ليعكس تراجع أسعار السلع المواد الغذائية العالمية وقوة الدولار الذي يرتبط به الريال السعودي. إذ أدى ارتفاع الدولار من ضمن سلة العملات الرئيسية إلى تراجع ثمن السلع المستوردة السعودية بغير الدولار الأميركي خلال العام الماضي ما ساهم في زيادة قوة الشراء لدى المستهلك السعودي. ولكن هنالك أيضا بعض العوامل التي تشير إلى تسارع التضخم في أكبر المكونات في سلة التضخم للاقتصاد السعودي كالإسكان والمواد الغذائية والنقل. فقد ارتفع ثمن الإسكان والخدمات بواقع 3.8 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنقل بواقع 1.9 في المئة على أساس سنوي و2.5 في المئة على أساس سنوي على التوالي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم تدريجيا خلال العام القادم ما سيرفع متوسط معدل التضخم السنوي إلى 2.6 في المئة في العام 2016 و2.9 في المئة في العام 2017 على التوالي.

توقعات بتسجيل عجز مالي

من المتوقع أن يرتفع عجز الحساب المالي بحلول نهاية العام 2015 إلى نحو 22.9- في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد ان سجل اول عجز له في العام 2014 منذ الأزمة المالية بواقع 2.3- في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد لفت ذلك انتباه السلطات إلى أهمية اتخاذ بعض الإجراءات لتعزيز الأوضاع المالية كحد الانفاق الراسمالي على بعض مشاريع البنية التحتية غير الضرورية كالملاعب الرياضية الجديدة. كما قامت السلطات أيضاً بتقليل سقف الموافقة على المشاريع الجديدة وفق صندوق النقد الدولي من 300 مليون ريال سعودي إلى 100 مليون ريال سعودي. وعلى صعيد الإيرادات وبجانب زيادة المنتجات المكررة عوضا عن النفط فقط، فقد تم الإعلان عن فرض ضريبة بواقع 2.5 في المئة على الأراضي المدنية غير المستثمرة. كما تم اقتراح أيضاً خفض دعم الطاقة للمستهلكين التجاريين والصناعيين بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة. ومع احتمال تنفيذ هذه المقترحات فإننا نتوقع زيادة ترشيد الحكومة لوتيرة إنفاقها ما سيساهم في تقليل العجز المالي إلى 16.4- في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 و 12.6- في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017.

تراجع الودائع الحكومية في مؤسسة النقد العربي السعودي

تراجعت صناديق الحسابات المركزية التابعة للودائع الحكومية بواقع 28.0- في المئة على أساس سنوي أو 112 مليار دولار بحلول سبتمبر من العام 2015. بينما تراجعت أصول الاحتياطات الأجنبية بواقع 12.1- في المئة على أساس سنوي أو 90 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. وبينما تعدّ هذه الاحتياطات مصدراً جيداً لما يساوي ثلاثين يوماً من قيمة الواردات إلا أن تسارع وتيرة تراجع تلك الاحتياطات في العام 2015 والذي بلغ 6.5 دولار شهرياً قد اثر سلباً على الأسواق وزاد من التساؤلات حول ما إذا ستضطر السعودية للتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار الأميركي.

ودفع التراجع في الاحتياطات إلى إعلان السلطات في أغسطس إصدار أول سندات سيادية بالعملة المحلية منذ العام 2007. فقد تم بيع سندات بقيمة20 مليار ريال سعودي «5.3 مليارات دولار» للمؤسسات الحكومية والبنوك المحلية على ثلاث فترات للاستحقاق: فترة خمس سنوات «أرباح بنسبة 1.92 في المئة» وفترة سبع سنوات «أرباح بنسبة 2.34 في المئة» وعشر سنوات «أرباح بنسبة 2.65 في المئة». وسيتم بيع سندات بقيمة ما يقارب 100 مليار ريال سعودي «27 مليار دولار» في العام 2015 على نحو خمسة إصدارات شهرية بقيمة 20 مليار ريال «5.3 مليارات دولار». وسيساهم ذلك في تمويل ما يقارب 18 في المئة من العجز المتوقع بقيمة 148 مليار دولار هذا العام. ومن المتوقع أن يستمر هذا البرنامج للإصدارات على ذات الوتيرة في العام 2016 مع احتمال تغطية ما يصل إلى 40 في المئة من العجز المتوقع في العام 2016. وبقية العجز سيتم تمويله من خلال احتياطات وأصول المملكة.

باستطاعة السعودية مواجهة تراجع أسعار النفط «بنحو 50-55 دولارا للبرميل» من خلال خطة إنفاقها للعام 2016 عن طريق إصدار السندات والسحب من الاحتياطات وذلك لعامين على أقل تقدير قبل أن تتراجع الاحتياطات الأجنبية بواقع النصف. كما تملك السلطات مجالاً جيداً لتعزيز أوضاعها المالية لا سيما وأن مستوى الدين الحكومي المحلي منخفض جداً عند 1.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي «11.6 مليار دولار» في العام 2014. وحتى إذا استمر إصدار الدين كما تم ذكره مسبقا فإن إجمالي الدين الحكومي سيرتفع إلى 38.8 مليار دولار فقط أو 6.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 وبواقع 83.3 مليار دولار أو 12.3 في المئة من الناتج المحلي الإجماليفي العام 2016. إذ تعد هذه المستويات منخفضة جداً حسب المعايير العالمية.

مشاركة البنوك في عمليات إصدار السندات

قد يترك نشاط إصدار السندات التي قد تصل قيمتها إلى 45 مليار دولار خلال البضع سنوات القادمة أو أكثر أثراً ملحوظاً على البنوك المحلية. قد يكون هذا الأثر إيجابياً حينما يتمثل في تحسين هوامش الفائدة والأرباح لدى البنوك وذلك تماشياً مع تحولها من الأصول السائلة قصيرة المدى ذات الأرباح القليلة إلى الأسهم الحكومية طويلة المدى. إذ شكلت الأصول السائلة قصيرة المدى اعتباراً من يوليو من العام 2015 كالنقد والودائع لدى البنوك والبنك المركزي بالإضافة إلى فواتير الخزينة 106 مليار دولار فقط أو 18 في المئة من ميزانية البنوك السعودية. لذا فهناك مجالاً واسعاً لإدخال نظام إصدار السندات من قبل الحكومة على المدى القريب دون التاثير على السيولة. إلا أن هذه الوضع أيلا للتغيير في حال استمرار تراجع أسعار النفط لمدة أطول او استمرار ضيق السيولة على المستوى المحلي والعالمي.

بدأ نمو الودائع ولا سيّما الحكومية منها بالتباطؤ. فقد تباطأ إجمالي نمو الودائع في البنوك إلى أبطأ وتيرة له منذ أواخر العام 2010 ليصل إلى 6.6 في المئة على أساس سنوي في أغسطس من العام 2015. وقد ارتفع النمو بصورة طفيفة ليصل إلى 8.3 في المئة على أساس سنوي خلال شهر سبتمبر. كما ارتفع سعر الفائدة بين البنوك السعودية «الإنتربنك-SAIBOR» ارتفاعاً حادّاً خلال النصف الثاني من العام 2015 بواقع 28 نقطة أساس ليصل إلى 1.05 في المئة في نهاية شهر نوفمبر ما يعكس تباطؤ نمو الودائع ونشاط إصدار السندات الأخير الذي قد يفرض ضغوطاً على القطاع الخاص مع تأثيره سلباً أيضاً على نمو الاقتصاد غير النفطي.

تخلّي السعودية عن ارتباط عملتها بالدولار

أبدت الأسواق المالية في أغسطس قلقاً بشأن تسجيل السعودية عجزاً مالياً ضخماً وتسارع التراجع في الاحتياطات الأجنبية في العام 2015 ودخولها للاستثمار في سوق السندات. فقد تحولت الأنظار نحو مسالة الاستدامة لأسعار الصرف الثابتة إلى الدولار الأميركي. ومع وجود بعض المخاوف بشأن التراجع الحاد في أسعار النفط كالسابق الذي فرض ضغوطاً على معدل الصرف الثابت، ارتفع السعر الأجل للريال إلى الدولار لعام واحد ليصل إلى 3.792 ريال للدولار في الربع والعشرين من أغسطس كما ارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد بصورة كبيرة لتصل إلى ما يقارب الضعف إلى 110 نقاط أساس في اليوم نفسه. وقد ظل كلاهما مرتفعين إلا أن السعر الأجل للريال قد ارتفع إلى مستوى تاريخي في نوفمبر إلى أعلى من 3.801 ريال للدولار. وليس من المحتمل أن تغير السلطات من سياسة الصرف والتي أثبتت فائدتها في السنوات الماضية لكل من التضخم والاقتصاد. إذ يوفر الارتباط مع الدولار استقراراً للتدفقات الدخل والتداول لا سيما وأن النفط المسّعر بالدولار لايزال يتصدر حركة الاقتصاد السعودي ويمثل اكثر من 80 في المئة من صادرات السعودية وإيراداتها المالية.